جامعة بنها
كلية الحقوق

تجربة كوريا الجنوبية التنموية

إعداد الباحث
محمد عادل هاشم ابراهيم
باحث دكتوراه فى الإقتصاد والمالية العامة

إشراف
الأستاذة الدكتورة
ماجدة شلبى
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة بنها

الأستاذ الدكتور
محمد سعيد بسيونى
أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة جامعة بنها

2021م – 1442هـ

المقدمة

استطاعت بعض الدول النهوض من ويلات الحروب التي أهلكتها ودمرت بنيتها التحتية والأمثلة على ذلك كثيرة الا أنها نهضت بفضل تكاتف الجهود بين الحكومات ومواطنيها بالدرجة الأولى في ظل تبني خطط واستراتيجيات اقتصادية طموحة وينغي الاشارة في هذا الصدد لدور الاقتصاد المعرفي في هذه النهضة التي دفعت الدول لتخطي الاقتصاد التقليدي لما يتميز به الاقتصاد المعرفي من مزايا نظرا لاعتماده على التكنولوجيا والمعلومات التي اصبحت عصب الاقتصادات في وقتنا الحالي والتي يقاس بها مدى تقدم الدولة أو تأخرها

وفي ذلك البحث نتطرق لتجربة كوريا الجنوبية تلك الدولة الصغيرة التي استطاعت بتحقيق ما يمكن تسميته (المعجزة الاقتصادية الكورية) ، نظرا للفترة القصيرة التي استغرقتها عملية التحول من دولة نامية إلى دولة في مصاف الدول الصناعية المتطورة . فقد استطاعت كوريا في التحول من دولة قائمة على اقتصاد زراعي متاخر لاقتصاد صناعي متطور يقوم على المعرفة التكنولوجية ، وأعطت الحكومة الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية ، مما انعكس على الصادارات الكورية بالإيجاب بشكل كبير ، وأسهم في نقل كوريا الجنوبية من أحد أفقر دول العالم إلى واحدة من أفضل الدول الصناعية الواعدة.

وما نطلق عليه اليوم المعجزة الكورية ، ليس إلا تعبيرا عن مدى الجهد والإرادة التي قام بها هذا الشعب ، فما حدث ليس عملا خارقا ولكنه حصيلة جهد ومثابرة وصبر وإصرار لم يسبق له مثيل ، هذا وقد اعتمدت كوريا الجنوبية على مبادراتها الذاتية الإصلاحية حين اتخذت قرارات استراتيجية كبرى تقوم على رفض الامر الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقرا ، إلا أنها استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية بنجاح اعتمادا على التنمية الاقتصادية ، هذا القدر من النمو لم يكن ليتحقق بدون عمل شاق ودؤوب وعلاقات قوية ومتينة مع الدول الرأسمالية والانفتاح على الأسواق العالمية ، مما ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وجاءت هذه الدراسة لتعزيز المعرفة العلمية والفهم العميق للتجربة الكورية الاقتصادية التنموية مما يساهم في تعزيز القدرات لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري ، وتمكين الاستفادة من هذه التجربة التنموية الرائدة التي أصبحت مثالا يحتذى به بين دول العالم النامي التي ترنوا لتحقيق مستويات معقولة للتنمية ، فكوريا الجنوبية عانت منذ زمن ليس ببعيد بظروف وتحديات الحرب التي تشبه لحد كبير التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مسيرته التنموية من حرب على الارهاب ، غير أنه ينبغي الإشارة الى أن النموذج الكوري لا يمكن تبنيه كنسخة طبق الأصل عل الحالة المصرية ، بل لابد من تكييفه وموائمته مع خصائص مصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية ، فضلا عن ظروف المحيط الاقليمي والدولي الذي تسعى فيه مصر لتحقيق أهدافها.

إشكالية البحث

تعتبر كوريا الجنوبية من النماذج التنموية الرائدة عالميا ، حيث أصبحت محط أنظار الهيئات والمنظمات الدولية نتيجة ما حققته من تقدم شامل وتنمية متوازنة ومتكاملة في جميع المجالات ومختلف الأصعدة ، وذلك في مدة وجيزة الأمر الذي جعله وصفة علاجية لكل الدول النامية ومنها مصر التي تسعى في طريقها للنهضة الاقتصادية ، بل وأيضا للدول المتقدمة التي تعيش حالة من الركود الاقتصادي وتسعى للخروج منه ، وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس التالي :

ما إمكانية استفادة مصر من التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية؟

فرضيات البحث

المعرفة والعلم والتعليم والاهتمام به ، هو أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، من خلال تركيز كوريا الجنوبية على إعداد كادر بشري وفني مميز قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث إن الاستثمار في الموارد البشرية الكورية الجنوبية كان له الدور البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية

الاعتماد على التكنولوجيا كدعامة أساسية لدفع اقتصاد الدولة باعتبار التكولوجيا أحد أهم ركائز الاقتصاد المعرفي

التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية ، يمكن الاعتماد عليها في المساهمة بتنمية الاقتصاد المصري ، مع مراعاة خصوصية الوضع المصري والظروف المحيطة به ، حيث انه من غير المنطقي نقل التجربة الكورية بحذافيرها ، بل لابد من تكييفها بما يتوافق مع خصوصية الحالة المصرية والظروف الاقتصادية والاقليمية والسياسية المحيطة

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث استعراض التجربة الاقتصادية لكوريا الجنوبية للاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ، بالإضافة لتحقق مجموعة من الأهداف الأخرى التي تتمل في التالي :

- استعراض السمات العامة التي اتسمت بها التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية
- توضيح دور التكنولوجيا الحديثة ودور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية
- بيان أهمية العنصر البشري (رأس المال البشري) لدى المواطن الكوري الجنوبي في احداث النقلة التنموية لكوريا الجنوبية
- بيان الدروس المستفادة والمستخلصة من التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أصالتها حيث إنها :

- تعتبر من الدراسات التي تتطرق للتجربة التنموية الكورية الجنوبية بمختلف جوانبها وأبعادها الاقتصادية .
- ضربت مثال يحتذى به في قدرة دول العالم الثالث في تحقيق التطور والتقدم ، الامر الذي لم يعد حكرا على الدول المتقدمة ، حيث استطاعت كوريا الجنوبية أن تنتقل في مدة زمنية وجيزة -وبعد حرب وانقسام أثر على بنيتها واقتصادها بالسلب – للانتقال من الدول النامية لمصاف الدول المتقدمة

منهج البحث

سوف نعتمد على المنهج الاستقرائي لقراءة تجربة كوريا الجنوبية في النهضة والتحول للاقتصاد المعرفي في فترة ليست بكبيرة رغم التحديات والصعوبات التي واجهتها ، ثم المنهج الاستنباطي لاستنباط ما يمكن الاستفادة به من تلك التجربة وتطبيقه على التجربة المصرية مع الاحتفاظ بخصائص الحالة المصرية.

خطة البحث

سوف يتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث كالآتي :

مبحث تمهيدي: حالة كوريا والتحديات التي واجهتها في طريقها للتنمية الاقتصادية
مبحث أول : دور التعليم في دفع عملية التنمية في كوريا الجنوبية
مبحث ثاني : دور التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد الكوري

مبحث تمهيدي: حالة كوريا والتحديات التي واجهتها في طريقها للتنمية الاقتصادية

تعد كوريا الجنوبية واحدة من انجح وابرز التجارب العالمية في التحول الاقتصادي وذلك لأسباب عديدة في تاريخها ، مما جعل تجربتها في التحول تعتبر قفزة نوعية وعرض التجربة الكورية يعتبر نموذج يمكن الدول ويساعدها علىالقتداء بها نظرا لانها تخطت العديد من المعوقات منها على سبيل المثال :

- صغر المساحة حيث تقدر (٩٩٣٩٢ كم٢) [٢٨١٢]
- الحرب القائمة بينها وبين كوريا الشمالية التي دامت لسنوات كبيرة والتي اعتبرت كمسح شامل لكوريا الجنوبية
- افتقارها للموارد الأولية التي تساعد في عملية التنمية
- الفقر المدقع الذي كان يسود المنطقة في فترة الستينيات

كل هذه الظروف كانت محفزات قوية وملحة لكي تتبني كوريا سياسة تساعدها على الخروج من هذه الوضعية السيئة لاقتصادها [٢٨١٣] ، فتعد كوريا الجنوبية هي الأمة الوحيدة التي نجحت في التحول من ملتقي رئيسي للمساعدات الاجنبية لاحد اهم الدول الرئيسية المانحة ، ونجحت في تحقيق ذلك في غضون جيلين فقط ، كما تنتهج كوريا سياسة تقليل الانبعاثات الكربونية ، والنمو الأخضر ، وقد اصبح لدى الحكومة القناعة بأن تنمية القدرات القومية يتطلب تغذية الابداع والابتكاربين الشباب فقامت الحكومة بتشجيع ثقافة جديدة يظهر من خلالها الناس احترامهم وتشجيعهم للاشخاص المبدعين وأحد أمثلة هذه الإجراءات هي مشروع (دافنشي) الذي يتم تجربته في عدد من المدارس الابتدائية والاعدادية المختارة حيث يهدف هذا المشروع إلى تنمية وتطوير نوع جديد من الفصول الدراسية التي تشجع الطلاب على وضع ما في مخيلاتهم موضع التجريب وتشجيع البحوث العلمية والتعليم المبني على الخبرة[٢٨١٤]

وتحتل كوريا الجنوبية المركز ٢٨ في الترتيب الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة من بين ١٣٢ دولة باستخدام طريقة تقييم المعرفة للبنك الدولي فقد تحولت في غضون ٣٠ سنة (من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٩٦) من بلد غارق في الفقر إلى بلد تنافس عالميا من الناحية الاقتصادية حيث انضمت كوريا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عام ١٩٦٢ وكان مستواها التعليمي متقدما وأعلى متوسط الدول أعضاء المنظمة ، إلا أنها تأثرت بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا عام ١٩٩٧ ، حيث هبط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦% عام ١٩٩٨ وصلت البطالة الى ٨.٥% أوائل عام ١٩٩٩ ، ولكنها خرجت بسرعة فائقة من تلك الازمة وفي نفس عام ١٩٩٩ حدث تحسن كبير في النمو الاقتصادي بنسبة ١٠.٧% وكان من تاثير ماحدث ان قامت الحكومة الكورية بمراجعة نموذجها الاقتصادي وقدرته ، واكتشفت ان سياستها الاقتصادية تعاني من بعض نقاط الضعف ومن الممكن أن تتعرض لهزات اقتصادية أكبر في المستقبل خاصة مع وجود منافسين في نفس المنطقة وظهور العولمة ولذلك بدأت في العمل على تحسين اقتصادها بحيث تتمكن من المنافسة عالميا من خلال الدخول في اقتصاد المعرفة قد حسنت كوريا بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية[٢٨١٥]:

- الاهتمام بالتجانس العرقي والثقافي
- الاستثمار الجيد للموارد الاجنبية
- إرساء نظام اقتصادي حر
- وضع استراتيجية مرنة ومتفتحة
- وتطوير التعليم

وهكذا قامت الحكومة بتغيير نظامها النمطي إلى نظام يعمل على توليد الابداع في جميع المؤسسات ، إعادة الهيكلة الصناعية بجانب تقوية القطاع المالى، وبالنسبة لسياسات التعليم عملت على إزالة الفوارق في فرص التعليم بين الجنسين ، وتحسين نوعية التعليم وربط مستوى التعليم بالمستوى الدولي من حيث دراسة العلوم والتكنولوجيا

قامت حركة مجتمع مدني لأنقاذ البلاد من الإفلاس كما قررت الغالبية العظمى من الشعب الكوري بالتبرع باحتياطاته من الذهب للبنوك وتم تنفيذ برنامج تنمية قاسي لإعادة هيكلة الاقتصاد وتشمل اصلاح أربعة قطاعات وهي :

- اعادة هيكلة القطاع العام والدعم المالي
- اعادة هيكلة القطاع المالي
- اعادة هيكلة قطاع الشركات
- اعادة هيكلة السوق

لهذا قامت كوريا بوضع الاستراتيجية التالية [٢٨١٦]:

- تبني نظام للحوافز الاقتصادية قائم على أساس تحفيز أنشط البحث والتطوير (R&D) وبراءات الاختراع وخلق المعرفة
- اصلاح النظام التعليمي لموائمة احتياجات التحول لاقتصاد المعرفة

٢٨١٢) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

٢٨١٣) د/ بوسهمين احمد ، **واقع اقتصاد المعرفة في ظل التنمية تجربة بعض الدول** ، مؤتمر اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات : الفرص والتحديات ، جامعة بني سويف ، ١٠-١١ اكتوبر ٢٠١٧، ص١٨٨٠-١٨٨٢

٢٨١٤) محمد حنفي محمد حنفي ، **دور رأس المال البشري في الاقتصاد القائم على المعرفة (مع التطبيق على جمهورية مصر العربية)** ، ٢٠١٨ ، معهد التخطيط ، ص٥٥

٢٨١٥) رحاب حلمي منصور عثمان ، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر كركيزة أساسية للتنمية القائمة على المعرفة** ، معهد التخطيط ،٢٠١٧/٢٠١٦ ،ص٤٤

٢٨١٦) د/ بوسهمين احمد ، مرجع سابق ، ص١٨٨٠-١٨٨٢

- تطوير بني اساسية معلوماتية بشكل يتسق مع احتياجات اقتصاد المعرفة
- اصلاح منظومة الابداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة من خلال تشجيع مستويات التفاعل مابين المؤسسات العلمية
- المشاركة الفعالة ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمشاركة الشعبية على نطاق واسع وبالتالي تمكنت كوريا الجنوبية من النجاح في رفع اقتصادها لأعلى المراتب اقتصاديا وتملكت الصدارة في التحول نحو اقتصاد المعرفة ، وسوف نتطرق في الجدول التالي لمؤشرات اقتصاد المعرفة حسب معطيات البنك الدولي لكوريا الجنوبية

مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية:

وذلك من خلال السياسات التنموية المطبقة وبذلك أصبحت [٢٨١٧].

- تحتوي كوريا على أكبر نسبة في العالم للمنازل الموصلة للانترنت بشبكات الالياف البصرية
- تأثير القطاع الصناعي لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات في كوريا على اقتصاد المعرفة
- الاعداد الكبيرة من مصنعي صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في كوريا مثل شركة وكوريا تليكيوم و سامسونج و شركة LG
- ارتفاع مستوى التعليم عن طريق دعم الحكومة الكورية لمشاريع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- اعتماد كوريا الجنوبية على تقنيات الجيل الثالث (3G) إذ أن عدد المشتركين في هذه الخدمة وصل الى ٣٥ مليون ٢٠٠٨ ، ما يوازي ٧١% من عدد السكان الاجمالي والذي يقارب ٤٩ مليون نسمة

وقد تراجعت كوريا الجنوبية ب ٥ مرات عام ٢٠١٢ حيث كانت تحتل مرتبة ٢٤ عام ٢٠٠٠ لتصبح في المرتبة ٢٩ من بين ١٤٥ دولة عالميا هذا التراجع في الترتيب له عدة اسباب تؤثر على الوضعية الاقتصادية وعملت على عرقلة الخطط المشاريع التنموية فمن هذه الاسباب :

سرعة التغيرات التكنولوجية حيث وضع هذا السبب العالم في حالة تنافس دائم للوصول الى اعلى المراتب عالميا لذلك يجب العمل على التجديد والابداع

التركيبة السكانية للشعب الكوري ، فمن المعروف ان نسبة الشيخوخة في كوريا الجنوبية مرتفعة في ظل مراحل التحول الديموغرافي مقارنة مع الفئات الاخرى وهذا ما يهدد من تناقص الايدي العاملة الشابة ، مما يضطر كوريا لجلب القوى العاملة من مختلف دول العالم وخاصة من الصين ، فيتنام ، والفلبين[٢٨١٨]

فقد أصبح القطاع الخاص المسئول عن تشغيل خط التليفون الثابت عام ٢٠٠٨ بعد ان كان يشارك القطاع العام في تلك المهمة عام ٢٠٠٠ ، كما ساد النمط التنافسي كافة خدمات الاتصالات في تلك الفترة وقد أنجزت كوريا الجنوبية عددا من الخطوات الهامة في مجال الأنشطة المعرفية باختلاف أفرعها ، حيث أنشأت إدارة مركزية لقطاع الإبداع القومي وأشركت القطاع الخاص بقوة في رسم سياسة البحث والتطوير(R&D) بها ، كما شجعت الصناعات عالية التكنولوجيا ودعمت الحكومة التجارة والتسويق بهدف قيادة التكنولوجيا ، وفي مجال التعليم ادخلت بقوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتلاميذ والمدرسين وللعامة ايضا ، كما قامت باعداد برنامج تعليمي اطلق عليه (IT Education for 10 M People) لكل من الصيادين والمزارعين . أما في شأن تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات و الشبكات شجعت ما يسمى بالتكنولوجيا المركزية CoreTechnology من اجل التنمية ، ودعمت شركات الاتصالات من اجل الوصول للمناطق النائية ، كما عملت على ترسيخ الحكومة الالكترونية في خمس مناطق مركزية(٢٨١٩)

وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة الى انه في عام ١٩٩٨ مع بداية الازمة المالية الآسيوية ، دشنت كوريا الجنوبية حملة قومية للتنمية والتحرك نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة (مشروع رؤية مستقبلية لكوريا Vision Korea Project) ، وقد تولي المعهد الكوري للتنمية (KdI) دور المنسق لتلك الحملة ، وفي ابريل ٢٠٠٠ طورت تلك الحملة الى برنامج عمل لثلاث سنوات مركزا على التحديات الخمسة التالية :

- تضييق الفجوة الرقمية تمهيدا لإزالتها Digital divide
- تطور صناعات تعتمد على المعرفة
- تنمية البنية التحتية للمعلومات
- تحديث وتقوية العلوم التكنولوجيا
- تنمية الموارد البشرية

٢٨١٧) معهد التخطيط القومي ، **متطلبات الحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر** ، اغسطس ٢٠١٧ ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٧) ، ص٧١-٧٢

٢٨١٨) د/ بوسهمين احمد ، مرجع سابق ، ص١٨٨٠-١٨٨٢

٢٨١٩) Asian Development Bank , **Moving Toward Knowledge**. Based Economies: Asian Experiences .September2007. p 37

ولتنفيذ تلك الاستراتيجية تم تشكيل ٥ مجموعات عمل تشمل ١٩ وزارة ، ١٧ معهد بحثي على أن تتولي وزارة الاقتصاد والمالية دور المنسق العام وعلى أن تقوم كل وزارة بعمل تقرير مجمع للانجاز الذي احرزته، ثم يتم عمل تقارير تقدم لنصف المدة المقترحة (٣ سنوات) لتقييمه وإجراءه ماقد يكون مطلوبا اتخاذه من إجراءات و تعديلات[٢٨٢٠]

وقد تميز نموذج التنمية الكورى الجنوبي بتنمية الموارد البشرية التى يصاحبها أنظمة التعليم المكثف وبناء القدرات التكنولوجية ، والقيادة الفعالة للحكومة فى توفير الاستدامة و تحفيز التحول و صناعات التصدير، مما جعل كوريا نموذجا للتنمية للدول الأفريقية حيث كان مستوى اقتصادها أقل من معظم الدول الافريقية بما فيها مصر التي كانت تمدها بمساعدات إقتصادية قبل ثمانينيات القرن الماضى اضافة لقلة الموارد الطبيعية علي عكس الدول الأفريقية.

وقد حققت كوريا تطورا كبيرا فقد قطعت شوطا بعيد عن الستينيات من تاريخها حيث كان دخل الفرد يعد من أدنى الدخول في العالم إلى الاقتصاد النشاط الحالي وإجراء إصلاحات في القطاعات المالية ، والحكومية وفيما يلي شرح الآليات[٢٨٢١]:

نظام الابتكار الوطني

لدى جمهورية كوريا نظام ابتكاري مركزي ، مع سياسات ابتكارية منسقة على مستوى رئيس الوزراء. ويهيمن على قطاع الأعمال جزء صغير من الاقتصاد عدد من التكتلات التي تشارك بشكل كبير في عمليات البحث والتطوير (R & D) والتي تقوم بانتاج منتجات مبتكرة وتسوقها لدول العالم ، ويجري تشجيع هذه الجهات على نحو متزايد والمشاركة في صياغة السياسات أيضا .الى جانب التأكيد على التميز البحثي مع التركيز على تطوير التكنولوجيا المبتكرة التي يمكن أن توفر القدرة التنافسية الوطنية المستدامة في المستقبل. كما تشجع الصناعات ذات التكنولوجيا العالية .

البيئات السياسية والتنظيمية

وتتجلي توجهات السياسة العامة كوريا الجنوبية في الخطة الرئيسية الثالثة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رؤية عام ٢٠٠٦ ، وتتمثل الاهداف الثلاثة للخطة فيما يلي :

- التحول في العلاقة بين الحكومة والسوق (للسماح للقطاع الخاص بتشجيع الابتكار والابداع)
- تشجيع السعي إلي "استراتيجية قيادة" (بدلا من استراتيجية اللحاق بالركب الوارد في الخطط السابقة) في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرئيسية
- تحسين النظم الإنتاجية والاجتماعية
- الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢٨٢٢]

وتعد جمهورية كوريا الجنوبية من بين الدول الآسيوية التي طورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة دوليا من شركات وعلامات التجارية . و تواصل الحكومة تعزيز أداء القطاع الخاص وتعيين التكنولوجيات الأساسية بما في ذلك الجيل القادم من الإنترنت ، والرقمنة ، والاتصالات البصرية، والاتصالات اللاسلكية ، وبرامج الكمبيوتر من أجل التنمية بواسطة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة . وبما أن استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال منخفضة نظرا لان تسويقها في فترة قصيرة الأجل غير مجدية عموما ، فقامت الحكومة باستثمار ١٢٠.٧ مليون دولار لكسب ميزة تنافسية للتكنولوجيا في السوق العالمية .

التحديات الراهنة والمستقبلية [٢٨٢٣].

ويعتبر احد اهم التحديات التي واجهها الاقتصاد الكوري التي تؤثر على مسار التنمية المستقبلية:

يتعلق بالنظام التعليمي الذي كان يتعين مواصلة تطويره في ضوء ما يعتريه من اوجه قصور على النحو الذي رصدته الخطة الوطنية الثانية لتنمية الموارد البشرية (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، وخاصة في ظل مرحلة التحول الديموجرافي التي تمر بها كوريا والتي تؤثر على هيكل التركيب العمري للسكان والعمالة من حيث زيادة النصيب النسبي للفئات كبيرة السن (٦٠ سنة فأكثر) ، وبصفة عامة ، مازال النظام التعليمي قاصرا من حيث الكفاءة ، نظرا لانخفاض جودة العملية التعليمية وعدم توافق مخرجاتها –على نحو مرضي- ومتطلبات اقتصاد المعرفة الذي يتطلب بالدرجة الأولى تنمية مهارات الابتكار والإبداع [٢٨٢٤] . حيث تقتضي المرحلة القادمة مزيدا من

- المرونة واللامركزية والحد من تدخل الدولة المباشر في التعليم العالي
- التوعية العامة بضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في النظام التعليمي[٢٨٢٥]
- المشاركة الفاعلة بين الأطراف الثلاثة المعنية (الحكومة_قطاع الأعمال _المؤسسات التعليمية) في تطوير العملية التعليمية وتنويعها بالاضافة لإقامة نظام تدريب مهني كفء

٢٨٢٠) **مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر** ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٨) معهد التخطيط القومي اغسطس ٢٠١١ ، ص١٤٥ - ١٤٦

٢٨٢١) داليا مصطفى إمام بدوي ، **دور الاقتصاد المعرفي في اختيار مراكز النمو الحضري** ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ص٤٠-٤١

٢٨٢٢) داليا مصطفى إمام بدوي ، مرجع سابق ، ص ٤٠-٤١

٢٨٢٣) نسرين نبيه عبد الحميد محمد ، **التجربة التنموية في كوريا الجنوبية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص١٣٦-١٣٨

٢٨٢٤) مازال النظام التعليمي يعتمد على أسلوب التلقين من جانب المعلم ، والحفظ من جانب الطالب لاجتياز الاختبارات دون الإبداع الفكري ، كما يعاني النظام أيضا من عدم تنوع البرامج التعليمية ، وكذلك يتحيز التعليم الجامعي لصالح العلوم الإنسانية ولبعض الوظائف المهنية كالطب والمحاماة على حساب مجالات العلوم والهندسة ، فضلا عن التركيز الجغرافي للجامعات والمعاهد العليا في العاصمة "سول" مع ضعف علاقاتها بالجامعات في الخارج

٢٨٢٥) اعتادت الحكومة لفترة طويلة على التدخل بشكل مباشر في المناهج الدراسية ونظم الامتحانات الرسوم الدراسية وأعداد المقبولين في كل كلية وجامعة

- تحفيز نظام التعليم مدى الحياة من خلال التوسع في نظام التعلم عن بعد والجامعات المفتوحة والبرامج التعليمية بالإذاعة المرئية عن طريق الانترنت [٢٨٢٦]
- الاهتمام بوجه خاص بالتعليم الثانوي المهني / الفني في ظل ما هو شاهد من تراجع مستمر في معدلات الالتحاق [٢٨٢٧]
- التقويم المستمر لنمط توزيع الاعتمادات الحكومية الموجهة للتعليم بحيث يراعي _ على سبيل المثال _ توفير اعتمادات كافية لدعم البحث ونظم الاتصالات والمعلومات بالجامعات، ولزيادة المنح الدراسية المقررة لطلبة المدارس في بعض المناطق وفي بعض المراحل التعليمية
- التنسيق بين كافة الوزارات والأجهزة المعنية بالتعليم والتدريب (وزارات العمل والتعليم والعلوم التقنية....الخ)[٢٨٢٨]

المبحث الأول : دور التعليم في دفع عملية التنمية في كوريا الجنوبية

يرى الكوريين أن التعليم في حد ذاته فضيلة وهذه أحد تعاليم (كونفشيوس) والتي تقول : " إنك يمكنك أن تصبر على الطعام والشراب ، لكن من العار عليك أن تبقى جاهلا ولا تتعلم " لذا صممت الأسر الكورية عل تعليم جميع أبنائها مهما تكبدت من نفقات وجهد وقامت الحكومة الكورية بتوفير التعليم لكل أفراد الشعب مجانا وذلك حتى آخر المرحلة الإلزامية إلى جانب ذلك فرضت على الكوريين ضرورة إلحاق أبنائهم بالمدارس وإجلال المعلم حيث وضعت مهنة المعلم في المرتبة الأولى بين المهن وقامت بتحسين كفاءة التعليم وخاصة الفني والمهني بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل ، فكوريا لديها ما يفوق عن ٣٠٠ جامعة (برغم كون تعدادها السكاني لا يتجاوز ال ٥٠ مليون مواطن) حيث يلتحق بالجامعة أكثر من ٨٣% من خريجي الثانوية العليا [٢٨٢٩]

ويرى مارشال في مؤلفه أصول الاقتصاد في فئة متعلمة من الناس لا تعيش فقيرة لأن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الإبتكار والإبداع والعمل والإنتاج يمكن للإنسان أن يطوع كل موارد ومصادر الطبيعة وما في باطنها لرفع مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته ، وبالتطبيق على حالة كوريا نلاحظ أن التعليم كان ثاني عنصر مؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي حيث هدفت الحكومة الكورية أن تصبح بلادها إحدى الدول السبع الأكثر تقدما في مجال التكنولوجيا ، ومما ميز كوريا إرتفاع مستوى التحصيل التعليمي لشعبها حيث وصلت نسبة الإلمام بالقرءة والكتابة لأكثر من ٧٠% من السكان بحلول أوائل الستينيات بعد أن كانت ٢٢% عام ١٩٤٥ ثم ازداد طلاب الكليات ٢٠ مرة بينما ازداد عدد طلاب المدارس الإعدادية والثانوية ١٥ مرة تقريبا لهذا فاقت تنمية الموارد البشرية في كوريا – القاعدة القياسية لدولة يزيد فيها متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد عن كوريا بثلاث مرات ومما ساعد على زيادة الطلب على العمالة المتعلمة تشجيع الحكومة للتصدي[٢٨٣٠]

أولا : ماذا فعلت كوريا لدعم دور التعليم في التنمية؟

بث روح الطموح للتعليم أدى لتوفير عمالة متميزة ، ورياديين وإداريين متميزين إلى جانب موظفين حكومة مؤهلين وعلى درجة عالية من الكفاءة في إنجاز الأعمال

قامت بالإستثمار في التعليم على نطاق واسع وذلك بإنشاء مؤسسات تعليمية ومهنية إلى جانب تحسين مواد التعليم التي تواكب عملية التنمية الاقتصادية

تنفيذ برامج تدريب في مواقع العمل وفي مؤسسات التدريب المهني المتخصصة ، والتي تزود سوق العمل بما يحتاجه من عمالة ماهرة

تنمية الموارد البشرية بإنشاء مراكز التدريب المهنية ومؤسسات تعليمية بحيث تتوائم مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الكوري ويوافق مرحلة التطور الصناعي للدولة[٢٨٣١]

٢٨٢٦) بلغت نسبة مساهمة البالغين (٢٠ سنة فأكثر) في نظام التعلم طوال الحياة نحو ٢١.٦% عام ٢٠٠٠ مقابل نسبة تصل إلى ٣٦% في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و ٤٠% في الولايات المتحدة

٢٨٢٧) تراجع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني والفني من ٤٤.٦% عام ١٩٧٠ إلى ٤٢.١ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٣٤% و ٣٠.٣% في عام ١٩٨٠ و ٢٠٠٣ على التوالي

٢٨٢٨) نسرين نبيه عبد الحميد محمد ، مرجع سابق ، ١٣٨-١٣٩

٢٨٢٩) سمير الشحات ، **١٦ يوما في كوريا** ، مقال منشور بجريدة الأهرام ، باب تحقيقات وتقارير خارجية ، جريدة الأهرام ، ٢٥مارس٢٠٠٨ ص٦

٢٨٣٠) محمد السيد سليم ، **النموذج الكوري للتنمية** ، معهد الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٦،جامعة الزقازيق ، ص٤٨

٢٨٣١) سمير زهير الصوص ، مقال بعنوان "**عوامل نجاح تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الإقتصادية والدروس**" ، وزارة الإقتصاد الوطني ، فلسطين ، http://www.Alzoa.com

قامت كوريا بتجنيد العديد من العلماء الكوريين الذين يعيشون في البلدان الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية ، مما ساعد في مساهمة هؤلا العلماء بعد عودتهم لكوريا سواء بصفة مؤقتة أو دائمة لعدة سنوات الذين عملو في مجال تطوير العلوم والقدرات التقنية في كوريا بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الكوري[٢٨٣٢]

أسست كوريا جهات تعليمية كثيرة منها ٢٣٥٢ مركزا بحثيا ملحقا بالمؤسسات والجامعات العامة ، ١٩٤٣ مركزا بحثيا لخدمة أغراض التنمية

فقد تبنت الحكومة الكورية فكرة التعليم للتنمية الاقتصادية بل خضعت السياسات الحكومية التعليمية لمقترحات مجلس التخطيط الاقتصادي ، لجانب اهتمام كوريا باستيعاب الطلبة وتحقيق المساواة في التعليم وذلك من خلال ما يلي [٢٨٣٣]:

- إنشاء معاهد التدريب المتخصصة ووضع ضوابط وأسس تضمن جودة الأداء التدريبي بما يخدم أهداف وخطط الدولة على مدار الفترات الزمنية[٢٨٣٤]
- تحسين الحالة الصحية للطلاب والدعم الصحي لهم ، والعمل على تبادل الفرق الرياضية الأجنبية مع نظيراتها
- تعزيز مستويات المعيشة الخاصة برجال التعليم ودعمها
- تحسين مستوى التعليم التقني من خلال التعاون الوثيق والمستمر بين المدارس الفنية والمصانع
- العمل على خلق مناخ أكاديمي ملائم لمضاعفة الاجتهاد في العمل والحماس في الجماعات [٢٨٣٥]

ثانيا : نظام التعليم في كوريا الجنوبية :

- تقديم وجبة غذائية متكاملة وبأسعار رمزية للتلاميذ كما يتم إعفاء التلاميذ ذوي الدخل المحدود
- مركزية المناهج الدراسية وتطورها ، بحيث يتم تطويرها كل خمس سنوات لمواكبة التقدم العلمي
- إلزامية التعليم الأساسي في المدارس الابتدائية والمتوسطة ومجانيته في جميع أنحاء الجمهورية الكورية

لديها كل وسائل التعليم الحديثة الداعمة للعملية التربوية مثل تكامل بناية المدرسة ومرافقها الأساسية (من قاعات حاسوب ومختبرات وقاعات رسم ، وساحات تربية رياضية) إلى جانب تكنولوجيا التعليم الحديثة داخل الفصول الدراسية[٢٨٣٦]

التوسع في التعليم الثانوي والعالي وارتفاع معدلات التسجيل في المدارس بداية من التعليم الأساسي وحتى الجامعات[٢٨٣٧]، وساهمت سياسات التعليم في كوريا في المزيد من العدالة في توزيع الدخل وتم تركيز الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي[٢٨٣٨] ، حيث قدمت حكومة كوريا الجنوبية العديد من الحوافز المالية للباحثين مع الاعتراف بأن أنشطة البحث والتطوير (R&D) يمكنها المساهمة بشكل كبير في نمو الاقتصاد ، وقد اتخذت الحكومة الخطوات لانشاء مؤسسات للبحث والتطوير (R&D) وقامت بتخصيص الأموال الكافية لذلك ، لذا في أواخر ١٩٦٠ تم إنشاء مدينة Daeduk لاستضافة العديد من معاهد البحوث ، عن طريق تقديم حوافز كبيرة لهذه المعاهد .

وقد ساهم الكوريين في الخارج في تنمية اقتصاد كوريا الجنوبية عن طريق نقل المهارات والمعرفة التي حصلوا عليها وتعزيزها في البلدان الأكثر تقدما ، وقد بدأت الخبرات الكورية في الخارج في صناعة الخدمات على أن يتم تحويلها لكوريا ، مما أدى لتحقيق نمو اقتصادي السريع وارتفاع الأجور والدخول بحلول منتصف ١٩٩٠ لحدوث نقص في الأيدي العاملة ، وبدأت كوريا في استيراد اليد العاملة الرخيصة من الخارج (من جنوب وشرق آسيا) [٢٨٣٩]

صعدت كوريا من قائمة بلدان العالم الفقيرة لمصاف الدول المتقدمة صناعيا ، ففي عام ١٩٦٢ وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١ دولار ، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصاعد كل ثماني سنوات أثناء الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٥ ، لذا نجد هذا الناتج في ارتفاع مستمر ، فهي تعد الآن من الدول الغنية في العالم ، ويعود هذا لفلسفة النظام التعليمي بكل مراحله [٢٨٤٠] ، فقد حصلت كوريا بين الدول القوية اقصاديا وتجاريا في العالم على المرتبة الحادية عشر ويرجع ذلك لارتفاع معدل الاستثمار والادخار والتركيز القوي على التعليم ، فلقد ارتفعت نسبة الطلاب بالكليات والجامعات ٢٠٠٤ إلى ٨١.٣% وهي من أعلى المستويات على مستوى

٢٨٣٢) Frank B.Tipton, : "**The Rise of Asia Economics, Society and politics in Contemporary "** , Asia , 1997. P 67

٢٨٣٣) محمد السيد سليم ، **النموذج الكوري للتنمية** ، مرجع سابق ، ص١٨٦

٢٨٣٤) محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص٣١٠

٢٨٣٥) فؤاد عبد السلام الخازندار ، **التنمة الاجتماعية والاقتصادية في آسيا** ، مركز إسكندرية للكتاب ، 2008 ، ص٢٤٦

٢٨٣٦) حسن الباتع عبد العاطي ، **"التعليم في كوريا الجنوبية أفضل ٥% من الخريجين يدرسون لطلاب الابتدائية"** مقال منشور ، العدد ١٦٤ ، Scholar.google.com/citations?user=x4Re10YAAAAJ&hl=en

٢٨٣٧) فؤاد عبد السلام الخازندار ، مرجع سابق ، ص٢٤٦

٢٨٣٨) تقرير البنك الدولي ،ترجمة عبدالله ناصر وشيخة الشامسي ، **معجزة شرق آسيا** ، دراسات مترجمة ، مركز الإمارات للدراسات ، ٢٠٠٢ ، ص٣٢

٢٨٣٩) Frank B.Tipton, OP.Cit p 69

٢٨٤٠) حسن الباتع عبد العاطي ، **التعليم في كوريا الجنوبية أفضل ٥% من الخريجين يدرسون لطلاب الابتدائية** ، مرجع سابق Scholar.google.com/citations?user=x4Re10YAAAAJ&hl=en

العالم [٢٨٤١] ، وقد حصلت كوريا الجنوبية على المركز الخامس عالميا في مجال الإنجازات والتقدم العلمية ذلك وفقا لبرنامج الأمم المتحدة (UN) ، حيث ارتفع عدد المتخصصين في العلوم والتكنولوجيا من ١٨٥٠٠ عام ١٩٨٠ إلى ٢١٠٠٠٠ عام ٢٠٠٤ . [٢٨٤٢]

ثالثا: دور المعرفة في عملية التنمية :

تعتبر المعرفة أحد أهم وسائل التنمية من الداخل فزيادة المعرفة ذو أهمية في رفع معدلات التنمية ، فالمعرفة متاحة للجميع لذا فأن استخدامها لا يحول بين استخدام الآخرين لها وخاصة المعرفة الجديدة والتي لها أثر كبير في رفع العائدات وليس نقصانها [٢٨٤٣]

ويؤكد علم اقتصاديات التنمية على أن المعرفة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى عن طريق التجارة والاحتكاك الدولي ، فالدول المتقدمة والغنية مليئة بالمعرفة وبذلك تتمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا أكثر من دولة أخرى فقيرة تشاركها تجاريا ، واتفاقيات التكامل الاقليمي تنقل الواردات من الدول الغنية للدول الفقيرة والتي يكون لها أثر في معدل النمو الاقتصادي والتنمية في هذه الدول ، وتساعد هذه الاتفاقيات الدول على دعم معدلات النمو عن طريق مساندة إصلاح المؤسسات وذلك التأثير يبدو أكثر فعالية عندما تكون الدول النامية مشاركة لدول أكثر ثراء [٢٨٤٤]

وقد تم الاتجاه نحو الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة والعلم وهذا بتحقيق الآتي :

- إنشاء مشروعات سياحية وثقافية
- وإنشاء هيئات للاتصالات لتضمن سرعة إنجاز التجارة والأعمال والعلاقات
- إنشاءهيئات لجمع المعلومات وتقديمها ، وهذا من أجل خدمة ودعم اقتصاد المعرفة[٢٨٤٥]

رابعا: تمويل التعليم في كوريا:

إن التعليم في كوريا الجنوبية يقف وراء تطويره جهاز متخصص هو المعهد الكوري للتطوير التربوي ، الذي جاء معبرا عما يحظى به التعليم من مكانة اجتماعية واهتمام من الجميع في كوريا الجنوبية ، تلك المكانة التي تترجمها ميزانية الدولة ، حيث تبلغ ميزانية التعليم في كوريا ٢٩ مليار دولار سنويا أي أكثر من ٢٠% من ميزانية الدولة السنوية، كما انها تخصص ٢.٦% من دخلها الاجمالي السنوي للبحث العلمي البالغ نحو ٩٠٠ مليار دولار سنويا ، وتتحمل الحكومة الكورية نسبة ٣٥% فقط من جملة الإنفاق على التعليم وتوجه معظمها للتعليم الابتدائي ، أما النسبة المتبقية وهي ٦٥% فتمول من بنود أخرى ، وبالتحديد يعتمد تمويل التعليم في كوريا الجنوبية على أربعة مصادر رئيسية ، هي تخصيص جزء من الناتج القومي الاجمالي (GDP) للدولة والضرائب والتمويل المحلي من خلال تحصيل الضرائب العامة والمؤسسات والشركات الصناعية، حيث رصدت كوريا الجنوبية خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم والتي بلغت حوالي ٢٢% من إنفاقا عليه[٢٨٤٦]

وفيما يلي جدول (١) يوضح الإنفاق العام على التعليم ونسبته للناتج القومي الإجمالي وجملة الإنفاق الحكومي خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	الإنفاق العام على التعليم	الإنفاق العام على التعليم بالنسبة للناتج القومي الإجمالي	الإنفاق العام على التعليم بالنسبة لجملة الإنفاق الحكومي
١٩٨٠	١.٢٧٤.٧٣٦ دولار	%٣.٧	%٢٣.٧
١٩٨٥	٣.٥٣٠.١.١ دولار	%٤.٥	%٢٨.٢
١٩٩٠	٦.١٥٩.٠٧٣ دولار	%٣.٧	%٢٢.٤
١٩٩٥	١٠.٧٨٦.٠٩٨ دولار	%٤.٥	%٢٣.٤
٢٠٠٠	١٢.٥٦٨.٤٥٣ دولار	%٤.٥	%٢٣.٩
٢٠٠٥	١٤.٦٧٥.٣٤٢ دولار	%٥.٤	%٢٥.١
٢٠١٠	١٥.٧٦٨.٠٦١ دولار	%٦.٣	%٢٥.٧
٢٠١٥	١٦.٧٣٢.٨٣٦ دولار	%٧.٨	%٢٦.٤

[٢٨٤١]) KOIS, Korean Overseas Information Service , Economy Dynamic Korea,2006, www.korea.net

[٢٨٤٢]) Ibid

٢٨٤٣) موريس شيف ول . ألن وينترز ، **التكامل الإقليمي والتنمية** ، البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٦

٢٨٤٤) موريس شيف ول . ألن وينترز، مرجع سابق ، ص١٢٣

٢٨٤٥) مدحت أيوب ، **الاستثمارات الكورية في مصر** ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠

٢٨٤٦) رشاد محمد عبد الهادي عبدالرحيم ، **اقتصاديات المعلومات في دول النمور الآسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية** ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٩

المصدر: البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الميدان الاقتصادي

ملاحظة: تم اختيار هذه السنوات لأنها تتوسط عملية التنمية وتمثل قلب مرحلة النهوض الاقتصادي ، وذلك لبيان أثر الاهتمام بالتعليم على ارتفاع معدلات النمو والنهوض الاقتصادي بكوريا الجنوبية ، حيث اتضح لنا أنه توجد علاقة طردية بين التنمية والتعليم (الاهتمام بالتعليم=النهوض الاقتصادي)

يتبين من هذا الجدول الإنفاق العام على التعليم ونسبته للناتج القومي الإجمالي (GDP) وجملة الإنفاق الحكومي خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٥ ، ويلاحظ إرتفاع الإنفاق العام على التعليم مع مرور سنوات عملية التنمية ، ولم ينخفض نصيبه من الناتج القومي الاجمالي ولا من جملة الإنفاق الحكومي ، فلقد اعتبرت كوريا التعليم أحد مجالات الاستثمار وجهت له نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي تعدت النسبة المخصصة له في الولايات المتحدة والدول المتقدمة حيث جعلت غالبية مراحله بالمجان إيمانا منها بدور التعليم في رفع معدلات النمو ودفع مسيرة التنمية وكذلك تنمية البشر فكريا واجتماعيا وعلميا، حيث ان كوريا الجنوبية تنفق أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية على التنمية والأبحاث فهي تنفق ٣% من ناتجها القومي على التنمية والأبحاث مقارنة ب٢.٧% للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤[٢٨٤٧]

يعد التعليم المهني أحد أهم الموارد البشرية التي تغذي الصناعة بالقوى العاملة الفنية ، حيث يلتحق بهذا النوع من التعليم ٣٥% من الطلاب ، وربما يلتحق بعدها الطلاب بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات ، ويقوم التعليم في هذه المرحلة على تعليم أكاديمي في نصفه تقريبا وتعليم مهني في النصف الآخر ، ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٩٠% من خريجي التعليم المهني يلتحقون مباشرة بسوق العمل بعد تخرجهم ، في حين يتابع الباقي دراستهم العليا ، أما بالنسبة للعمالة الماهرة فقد أهتمت كوريا الجنوبية بإنشاء عدد من مدارس التدريب المهني النموذجية التي تتطلب الدراسة بها عادة جانبا عمليا في الشركات المحيطة، وقد حملت الحكومة الكورية على عاتقها مهمة تعليم القوى العاملة وتدريبها وقامت بوضع خمسة أنواع رئيسية من الخطط التعليمية تمكنها من صناعة التعليم والبحوث المعرفة ووسائل الاتصال والاعلام والآلات الخاصة بالمعلومات وخدمات المعلومات[٢٨٤٨] ، فاستخدمت كوريا أسلوب التعليم بالتطبيق فأرسلت بعثات من المهندسين والإداريين للخارج لتعلم التكنولوجيا في المصانع الأجنبية ، حيث كان التعليم وتدريب العمال أحد بنود التعاقد والتراخيص الفنية مع كلا من أمريكا واليابان[٢٨٤٩] بحيث تقوم الحكومة الكورية باستخدام التعليم والضرائب والسياسات المالية ودعم الدارسين والعلماء ومديري التكنولوجيا في بناء مجتمعات للانطلاق التنموي[٢٨٥٠] ، كما طوعت كوريا التعليم العالي لخدمة أغراض التنمية ، ففي الخطة الخمسية الأولى اهتمت كوريا بالتعليم العالي في مجال العلوم الطبيعية والصحية وعلوم الهندسة وكافة الفروع العلمية ، وتم إنشاء وزارة العلم والتكنولوجيا عام ١٩٧٦ [٢٨٥١]

وقد أنشأت الحكومة الكورية مجلس الإصلاح التعليمي والذي يقوم برفع تقاريره بشكل مباشر لرئيس الجمهورية ، وهو مكون من قائدي التربية والتعليم ومديري المدارس ومهمته مراجعة وإعداد نظام تعليمي مناسب لواقع المجتمع الكوري ومستقبله [٢٨٥٢]

ففي الوقت الحالي لا يوجد مواطن أمي لا يجيد القراءة والكتابة ، ففي عام ٢٠٠٢ وصل عدد المدارس الثانوية نحو ١٢٥٤ مدرسة بها ١.٢٢ مليون طالب فقد التحق ٩٩.٥% من طلبة المرحلة الاعدادية بالمرحلة الثانوية ، وفي ذات العام بلغ عدد معاهد التعليم العالي في كوريا ٣٥٨معهد وكلية بها ٣.٣١مليون طالب ، وحوالي ٥٩.٧٥٠ عضو هيئة تدريس كما توجد العديد من الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين كوريا وبلدان العالم المتقدم كأمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا والسويد وتقوم بأبحاث مشتركة في مجالات الطاقة النووية للهندسة الكيميائية والوراثية والأهداف السلمية ، وتعديل أنظمة التقنيات الصناعية وتعديل إنتاجية الغابات والزراعة [٢٨٥٣]

خامسا: التدريب :

أدى التوسع في تدريب ما قبل العمل وتطوير المهارات الصناعية لوضع الأساس لتطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية للدولة ، وأيضا مكن التكنولوجيا الكورية من العمل في الخارج ، فازدادت المساعدات التقنية والتكنولوجية للدول الأجنبية بشكل كبير في ٦٤ حالة عام ١٩٦٥ إلى ١٩٧ عام ١٩٧٣ ومن هذه النسبة نجد أن ١٧٧ دولة آسيوية ، ٣ دول بأمريكا اللاتينية و ٦ دول أفريقية وخمسة في أماكن أخرى [٢٨٥٤]

ويعتبر من أهم مؤسسات تدريب الباحثين في كوريا مؤسسة كوريا للهندسة والعلوم التي ظهرت عام ١٩٧٧ والتي تقوم بالعديد من الأنشطة مثل دعم الباحثين وتقديم المنح الدراسية لهم ، ومساعدة الباحثين في تجاربهم ومشاركة العلماء في أبحاثهم ، عقد الندوات العلمية ، التبادل العلمي مع علماء الدول الأخرى وعلمائهم وكذلك تبادل المعلومات الفنية مع كبرى المؤسسات العلمية بالدول المتقدمة والنامية مثل مؤسسة العلوم الوطنية بالولايات المتحدة الامريكية، جمعية ترقية العلوم اليابانية ، مؤسسة الكسندر فون هبولدن بألمانيا ، والمركز الوطني للبحوث العلمية بفرنسا ، الجمعية الملكية ببريطانيا ، أكاديمية البحث العلمي في مصر ، الأكاديمية الملكية السويدية للهندسة والعلوم في السويد

٢٨٤٧) **قراءات استراتيجية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة العاشرة ، العدد الخامس ، مايو ٢٠٠٥ ، ص١٧

٢٨٤٨) رشاد محمد الهادي عبد الرحيم، مرجع سابق ، ص١٥١

٢٨٤٩) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص٢٠٣

٢٨٥٠) **قراءات استراتيجية** ، مرجع سابق ، ص١٧

٢٨٥١) **سياسات سوق العمل** ، مكتب العمل الدولي ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٤، ص٥٤

٢٨٥٢) سليمان مظهر ، **سياحة في ربوع النمور الآسيوية** ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ ،

٢٨٥٣) **مجلة التجربة الآسيوية** ، تصدرها جمعية خريجي معهد الدراسات الآسيوية ، العدد الأول ، السنة الأولى ، نومبر ٢٠٠٦، ص٤٤

٢٨٥٤) Han **Korea**' gukKaebal Yon' guwon **: Korea**n Economy , past and Present , Korea Development Institution , Seoul , Korea , 1975 , p30

قامت الحكومة الكورية بمراجعة إنفاذ قانون تعزيز التعليم الصناعي عام ١٩٧٣ لتمنح الطلاب المهنيين فرص لتدريب عملي بالمضي مع هذه التدابير ، حيث قامت المؤسسات الاقتصاية مثل منظمة التجار الكوريين بوضع ميزانية للتعاون الصناعي –التعليمي لتوفير منح الطلاب في مدارس التعليم المهني

وقد تم التركيز على عدة جوانب مثل تقديم التكنولوجيا المتطورة من الخارج ، نشر التعليم التقني ، التعاون بين التعليم والصناعة ، تقوية النظام الإداري ، البحث والتطوير المنهجي ، وفيما يلي تفصيل ذلك [٢٨٥٥].

حدث تقديم التكنولوجيا الأجنبية في أربعة مواقف فقط في عام ١٩٦٥ ولكنها زادت الى٨٢ حالة عام ١٩٧٣ ، كذلك حدث تحول من التركيز على قطاع البضائع الاستهلاكية مثل المنسوجات والطعام خلال الخطة الأولى للتركيز على قطاعات الصناعات الكيميائية الثقيلة مثل الآلات والمنتجات المعدنية المصنعة وذلك خلال فترة الخطة الثانية ، ولقد ساعد استخدام التكنولوجيا المتقدمة بشكل كبير في جودة المنتجات جديدة ، تعزيز الإنتاج وكذلك نمو الصادرات.

تم تشكيل أساس قوي للتطور التقني وأنشطة مراكز الأبحاث الفكرية عن طريق تقوية التطور والبحث المنهجي ، وتم إنشاء "مركز كوريا للعلوم والتكنولوجيا" (كيست) كمركز أبحاث عام ١٩٦٦ وبعد سنة قامت الحكومة بمراجعة المراسيم والقوانين المتعلقة وقامت بإصدار قانون " تعزيز العلوم والتكنولوجيا " عام ١٩٦٧ ، بالإضافة لهذا قامت الحكومة الكورية بإنشاء وزارة مستقلة للعلوم والتكنولوجيا كما قامت بإنشاء "معهد كوريا للعلوم المتقدمة" و"مركز أبحاث كوريا للطاقة الذرية" وتم إنشاء منطقة بحثية خاصة في سيول ، وفي الوقت الحاضر يتم إنشاء مدينة بحثية مبتكرة في دايديوج[٢٨٥٦]

المبحث الثاني : دور التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد الكوري

تعتبر المعرفة الفنية سبب قوي لتطور الحضارة الإنسانية ، فإرتفاع درجة التقدم في المعرفة يؤدي لإرتفاع إمكانية استخدام الطبيعة وتهيئتها لإشباع الحاجات مما يؤدي لقيادة الطبيعة ورفع قدرات الإنسان في استغلالها[٢٨٥٧]، وقد وضعت الحكومة الكورية صفات محددة للتكنولوجيا المستخدمة في التطوير ولم تترك الأمر للمؤسسات فحسب ، فبات التعاقد لنقل التكنولوجيا مرتبطا بالتوسع في أسواق التصدير وزيادة الإنتاج وخلق عمليات إنتاجية جديدة للصناعات الأساسية ، ولم تسمح الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر بملكية التكنولوجيا بل كانت تؤجرها له فقط ، وكان ذلك عن طريق التراخيص حيث دفعت كوريا هذه الفترة حوالي ٥٦٥ مليون لهذا الغرض وفي الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٤ أبرمت الحكومةالكورية ١٠٠٠٠ عقد ، ٥٠.٢% منها لنقل المعرفة ، ٣٨.٨% منها للحصول على التراخيص ونقل المعرفة ٢١.٢% للتراخيص ، ٤% للحصول على العلامة المسجلة [٢٨٥٨]

إن اهتمام الشركات الكورية بتطوير التصنيع والعمليات المختلفة توفر الأساس لتعليم الإنتاج (وبالتالي تقليل التكاليف) الذي يتراكم بتحويل وإتقان المزيد من التكنولوجيا وبينما تصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدا وهي مرحلة توزيع تكاليف الإنتاج العالية جزئيا على التحالفات الاستراتيجية والاتحادات البحثية ، بالإضافة لذلك فإن تراكم المشاركة المستمرة لهذه الجهود الإنمائية يعطي ميزة تنافسية لدرجة أن يكون هناك نوع من التنسيق في السوق للدول والوزارات والحكومات في حالتي كوريا واليابان له شأن كبير ، لذا يلاحظ تطور مجال تقنية

[٢٨٥٥] guwon, Op.Cit , p.139’ gukKaebal Yon’Han)

[٢٨٥٦] guwon, Op.Cit , p.139’ gukKaebal Yon’Han)

٢٨٥٧) د/ عادل أحمد حشيش – د/سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي** ، دار الجامعة الجديد للنشر ، ٢٠٠١ ، ص٤١

٢٨٥٨) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص١٨٧

المعلومات وعلوم الأحياء بشكل هائل وكذلك تكنولوجيا المعلومات والبنية اللوجستية التحتية المطلوبة لإدارة المؤسسات والتي تقف جميعها شامخة ، فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية سبب زيادة تكنولوجيا المعلومات والتمويل وقطاع الخدمات وغيرها من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ، ولقد جذبت كوريا الجنوبية الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا استثمرت رئيس بنك سوفت باليابان في مجال برامج الكمبيوتر والصناعات المرتبطة بها[٢٨٥٩]

وفيما يلي جدول يوضح مدى تطور الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيامن خلال المقارنة بين عامين أحدهما في مرحلة النهوض الإقتصادي والآخر في مرحلة الرفاهية

جدول (٢) يوضح تطور الاستثمارات في التكنولوجيا والعلوم

السنة	الاستثمارات فى التكنولوجيا والعلوم	عدد المتخصصين في التكنولوجيا والعلوم
١٩٨١	٤٣٠ مليون دولار	١٨.٥٠٠
٢٠٠٤	١٩.٣٨ بليون دولار	٢١٠.٠٠٠
٢٠١٥	٥٠.٨٧ بليون دولار	٥٢٧.٦٧٥

المصدر: خدمة معلومات كوريا لما وراء البحار ، موقع رسمي كوري تابع للهيئة لعامة للاستعلامات الكورية

يتبين من الجدول السابق ان الاستثمارات في التكنولوجيا والعلوم وكذلك عدد المتخصصين بها قد ارتفع في مرحلة الرفاهية عما كانت عليه في مرحلة النهوض الاقتصادي ، وهذا يدل على أهمية دور التكنولوجيا والعلوم في تسيير ودفع عملية التنمية ودفع عجلة النمو للإقتصادي ، فخلال ثلاثة وعشرون عاما تضاعفت الاستثمارات وكذلك عدد المتخصصين في هذا المجال مما يعني توفير فرص عمل أي تخفيض معدل البطالة وكذلك زيادة الدخل القومي الإجمالي والمساعدة في تطوير القطاع التجاري والصناعي وغيرها ، من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٥ تضاعفت الاستثمارات في التكنولوجيا والعلوم بشكل كبير وكذلك عدد المتخصصين في العلوم والتكنولوجيا.

أولا: أنواع عمليات نقل التكنولوجيا:

التكنولوجيا المستعارة: والتي تأتي في شكل سلعة أو مشروع أو خدمة مشروطة بحقوق الملكية الفكرية وذلك لاستخدامها في أماكن معينة

التكنولوجيا المتطورة جدا: التي تنقل جغرافيا ولكن رأسمالها وإدارتها في يد الملاك الرئيسيين مثل الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات

التكنولوجيا المنقولة بالتعاقد والشراء: وهي مجموعة سلع وخدمات يتاح بها معرفة المواصفات والتصمميات والمهارات والصنعة وتكون محددة بشروط التعاقد وقدرات العميل في استخدامها وتطويرها ، وقد أخذت كوريا بالنوع الثالث من هذه التكنولوجيا وقامت في سبيل ذلك بتنمية الطاقات البشرية لديها [٢٨٦٠]

ثانيا : أنماط الحصول على التكنولوجيا :

لماذا نجحت الشركات الكورية في اكتساب وتطوير تكنولوجيات بينما فشلت شركات أخرى ؟ ففي دراسة متعمقة عن كيفية حصول الشركات الكورية على مزايا التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية ، السياسة العامة ، البنية التكنولوجية الدولية ، عملية التعليم التكنولوجي ، الدعم المؤسسي ،آليات التمويل التكنولوجي في مقارنة طبيعة التحديث بين الدول الصناعية المتقدمة والأقل تقدما نجد بعض الأنماط جديرة بالذكر تلقي الضوء على التجربة الكورية تتمثل فيما يلي [٢٨٦١]:

الحصول على تكنولوجيات الإنتاج المبدأي :

في الوقت الذي ازداد فيه اعتماد كوريا على التكنولوجيا الأجنبية بصورة واضحة أصبح الحصول على هذه التكنولوجيا شيئا مرعبا ولأن الشركات الكورية كان ينظر لها على أنها منافس مباشر كان دائما ما يرفض اليابانيون والأمريكان نقل تكنولوجيتهم لكوريا ، وبعد أن صعدت الشركات الكورية في الأسواق العالمية وأصبحت أكثر تنافسية في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا ، اعتبرت الشركات اليابانية والأمريكية أن العمل مع كوريا يعني تشجيع النمور الآسيوية على النمو [٢٨٦٢] ، وقد كان لإصدار قانون تدعيم تنمية التكنولوجيا والذي نظم صادرات التكنولوجيا الكورية أثر كبير ، فلقد وصل عدد حالات تصدير التكنولوجيا وذلك عندما بدأت في كوريا عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩١ حوالي ٢٢٤ حالة والتي ارتفعت بشكل متتالي باتجاه أعلى [٢٨٦٣]

وبالنظر للدول المتقدمة صناعيا نجد أن عمليات التحديث في المنتج ينتج عنها مراحل معينة من التكنولوجيا لها علاقة بالتحول التكنولوجي ، حيث تتسم الشركات بالتكنولوجيا الحديثة بوجود نمط انسيابي من التحديث يتسم بتحديث جذري ، حيث أن تكنولوجيا المنتج

٢٨٥٩) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.148

٢٨٦٠) مدحت أيوب ، **الاستثمارات الكورية في مصر** ، مرجع سابق ، ص٨٤

٢٨٦١) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.147

٢٨٦٢) Ibid , p 139

٢٨٦٣) نيفين حليم صبري ، **السياسة الكورية تجاه العالم الثالث** ، بحث مقدم لمؤتمر السياسة الخارجية الكورية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٥ ، ص١٤

مكلفة ونظم الإنتاج أكثر مرونة لذلك أصبحت تحسينات العملية –ليس تحديث المنتج – علامات مميزة وكلما أصبح المنتج أكثر نضجا أصبحت عملية الإنتاج أكثر خصوصية أي أكثر ذاتية وتكاملا [٢٨٦٤]

وبالنسبة لمجال العلوم المرتبطة بالتكنولوجيا : تمتلك كوريا شبكة اتصالات واسعة النطاق مع زيادة عدد المشتركين لكل مائة فرد (٢٥.٥%) وتمتلك أحدث بنية تحتية لشبكة اتصالات الهاتف الجوال[٢٨٦٥]

جدول (٣) يوضح عائدات الصادرات والواردات من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

الأعوام	الصادرات	الواردات
٢٠٠١	٢٥.٨ بليون دولار	٢٠.٢ بليون دولار
٢٠٠٢	٤٦ بليون دولار	٣٠.٧ بليون دولار
٢٠٠٧	١٢٤.٩ مليار دولار	٦٧.٨ مليار دولار

Source: KOIS, Korean Overseas Information Service , Economy Dynamic Korea,2006

بوضح الجدول السابق حجم عائدات الصادرات من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وذلك في مرحلة الرفاهية وكذلك حجم الواردات في نفس المجال حيث يبدو منه أن الواردات كانت أقل من الصادرات عام ٢٠٠٧ وقد حدثت فجوة بينهما فقد مثلت الصادرات ١٢٤.٩ مليار دولار ، في حين مثلت الواردات نحو ٦٧.٨ مليار دولار ، أي باتت الواردات نصف الصادرات تقريبا مما يعني حدوث فائض في ميزان مدفوعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحقيقها نسبة لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتتمع كوريا الجنوبية بقطاعات أسرع نموا وذات تكنولوجيا عالية في العالم مع استمرار التقدم التكنولوجي الشامل ، خاصة في مجالات الإلكترونيات والكمبيوتر وأدواته ، والفضاء الجوي والاتصالات ، كما بدأت كوريا الجنوبية مشروعا متقدما يهدف لرفع مستوى الصناعة والتكنولوجيا الكورية ، في مجالات تكنولوجيا المعلومات ، وأنظمة التصنيع المتقدمة ، والدوائر المتكاملة ذات النطاق الكبير ، ويهتم مخطط الصناعة العسكرية بكوريا الجنوبية بالتطبيقات العسكرية الممكنة للمصادر المحلية للتكنولوجيا القائمة على الأسس التجارية[٢٨٦٦] ، فقد صعدت صناعة البرمجيات وارتفعت ميزانية تكنولوجيا المعلومات ب ٢٧% حتى بلغت في ١١ أبريل ١٩٩٩ حوالي ٤٨ مليون دولار وذلك لخدمة شركات البرمجيات وتمويل البحث والتطوير (R&D) ودعم المشروعات الخارجية[٢٨٦٧]

الحصول على التكنولوجيا عن طريق التراخيص

بدأت كوريا الجنوبية الدخول في صناعات التكنولوجيا الأكثر تقدما في ثمانينيات القرن العشرين مثل الإلكترونيات لمواجهة الانخفاض في الصادارات وارتفاع الأجور والركود العالمي وزيادة النظم الحمائية وعدم القدرة على التنافس في الصناعات المعتمدة على رأس المال ، على عكس صناعة المنسوجات والصلب كانت المنتجات أكثر اختلافا مما جعل اليابانيين والأمريكان يرفضون تقديم تكنولوجيات حديثة [٢٨٦٨] ، وقد حددت كوريا أهداف سياسية خارجية في إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الكورية وتحقيق الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة ، فقد قامت كوريا بتوقيع اتفاق للتعاون العلمي والتكنولوجي مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٢ [٢٨٦٩] ، وتم إلغاء الأذن المسبق من الدولة لاستيراد التكنولوجية من الخارج ، وقامت الدولة بإصدار قوانين لحماية الملكية وحقوق الاختراع [٢٨٧٠] ومن الملاحظ أن الكوريين لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعلمها وتحديثها وتشغيل وحدات الإنتاج وإدارتها وقد ساعد هذا الكوريين في التقدم الصناعي للأحداث

ثالثا : الاتجاهات المتغيرة لاكتساب التكنولوجيا الدولية

هناك تيارات متعددة تؤثر على غزو كوريا الحديث في سوق التكنولوجيا المتقدمة الدولية ، أولا :أصبح هناك تطور في حماية الإنتاج المحلي في ظل المنافسة المتصاعدة حيث أصبحت قضايا التجارة الإلكترونية أكثر تداخلا مع مسائل تختص بالأمن القومي ، وبينما يبدو هذا واضحا في حالات أشباه الموصلات فإن هناك بعض السوابق التاريخية لهذا [٢٨٧١] ، فالحكومة الكورية التي استقبلت تكنولوجيا تصنيع وتسويق الإلكترونيات البسيطة (وصناعات أخرى بدرجة أقل) من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على ميزة انخفاض أجور العمالة الكورية [٢٨٧٢]

٢٨٦٤) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.147

٢٨٦٥) KOIS, Korean Overseas Information Service , Economy Dynamic Korea,2006, www.korea.net

٢٨٦٦) RicharedA.Bitzinger , **South Korea s Defence Industry at the Cross Roads** , the Korean Journal of Defence analysis , 1995 , p.247-248

٢٨٦٧) د/ كمال المنوفي ،**الاتجاهات المعاصرة في السياسات الكورية** ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦ ص٧٨

٢٨٦٨) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.137

٢٨٦٩) نيفين حليم مصطفى ، **السياسة الخارجية الكورية** ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٨ ،

٢٨٧٠) محمد أمين شلقامي ، **فهم التجربة الكورية وسبل الستفادة منها** ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠١ ، ص ٣٤

٢٨٧١) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit , p.149

٢٨٧٢) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص٥٥٥

لذا قام المخطط الكوري بوضع ضوابط معينة لعقد اتفاقيات الترخيص التكنولوجي من خلال المشروعات المشتركة ، حيث قامت السلطات الكورية باشتراط تضمين بنود معينة في اتفاقيات نقل التكنولوجيا المقترحة وهي [٢٨٧٣] الحصول على التكنولوجيا من خلال عمليات الاعداد واستيراد رؤوس الأموال والاستثمارات الفنية في سبعينيات القرن العشرين ، حيث حلت الصناعات المعتمدة على رأس المال مثل منتجات المعادن وبناء السفن والسيارات والآلات محل الصناعات المعتمدة على العمل ، وقد اتجهت الشركات الكورية للصناعات الثقيلة والكيميائية عندما ارتفعت الأجور وفي هذا السياق كانت المصانع واستيراد الآلات هي الآليات الأساسية لتطوير إمكانات المنتج ، وعلى عكس الصادرات المبدئية لكوريا كانت هذه الصناعات معتمدة على رأس المال (تحتاج لرأس مال كبير) والخبرة كانت مطلوبة ليس فقط لإدارتها ولكن للتوسع فيها فقد كان عمل المصانع واستيراد المعدات أهم أدارة للحصول على إمكانات إنتاجية [٢٨٧٤]

وقد كانت كوريا الجنوبية جادة في طلب التقنية الأجنبية من خلال آليات مختلفة ورحبت بنقل التقنية في شكل تراخيص أو واردات سلع رأسمالية أو دورات تدريبية أجنبية مما أدى لتسريع توطين التقنية فيها وقد قيدت كوريا الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكنها عوضت هذا الاتجاه السلبي بسعيها الدؤوب للحصول على المعرفة الأجنبية من خلال تراخيص الإنتاج والوسائل الأخرى(٢٨٧٥) ، ومع ذلك تبدو العمليات والتراخيص الأفضل للاحتياجات الكورية أثناء سبعينيات القرن العشرين حيث استطاعت الشركات المدعمة بالتكنولوجيا الحديثة أن تحصل على تكنولوجيات متقدمة بطرق بسيطة مثل التجهيزات والحصول على التراخيص[٢٨٧٦] وذلك لتقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية فمنذ الثمانينيات اهتمت الدولة بمشروعات الأبحاث والتنمية القومية للارتقاء بمستوى الدولة في النواحي العلمية والتكنولوجية[٢٨٧٧] .

ويرى البعض أن التكوين الرأسمالي هو المعيار الأساسي للنمو الاقتصادي ومقياس لدرجة النمو في العديد من الكتابات المعاصرة لأنه أساس في استيعاب التكنولوجيا الحديثة [٢٨٧٨]

يرى كيم (KIM)[٢٨٧٩] إن الشركات التي تريد الإلتحاق بغيرها والتي استطاعت الحصول على تكنولوجيات أجنبية تسعى لإعادة المحاولة مع تكنولوجيات أعلى لاتزال في المرحلة الانتقالية في الدول المتقدمة وبما أن هذه الشركات تنمو لاتنتظر التكنولوجيات الأجنبية حتى تصل لمراحلها المحددة ، مع الانتباه لتحسينات العملية التكنولوجية ، والهندسة العكسية والمعارف غير المعلنة والتأكيد على عمليات المصانع الصغيرة يمكن أن يدعم الشركات التي تريد الإلحاق بغيرها أو التي تسعى للنمو في الدول المتقدمة في مراحل معينة [٢٨٨٠]

وقد ارتفع متوسط نمو المدفوعات لكل عملية تحويل تكنولوجي من ٤٣٠٠٠٠ دولار عام ١٩٨١ إلى ٢.٣ مليون دولار عام ١٩٩١ وعندما استمرت كوريا في التحرك تجاه مجالات التكنولوجيا العالمية أصبحت التكنولوجيا الأجنبية أغلى سعرا وأكثر حماية وخصوصية فعلى سبيل المثال أكثر من ٧٥% من التكنولوجيا المستوردة في الثمانينيات كانت حائزة على علامات تجارية مسجلة وبراءات اختراع [٢٨٨١]

تم تمثيل مهارة التكنولوجيا الكورية حول العالم على أيدي حرفيين كوريين مهرة وهم بميدالياتهم الذهب الست وصلوا للترتيب الثاني في مسابقة التدريب المهني العالمية الواحد والعشرين التي عقدت في أغسطس ١٩٧٣ وحقيقة أن الذهب تم الحصول عليه في مجالات تحتاج مهارة عالية مثل التجميع وصناعة أدوات الصحافة فإن هذا ينذر بالخير للتقدم المستقبلي للصناعات الكيميائية والثقيلة في الدولة ، وقد تم استغلال التعليم المهني في هذا المجال بشكل أفضل تسرع الحكومة في تنفيذ نظام يدعى "التعاون بين التعليم والصناعة" الذي يهدف لطلاب مهنيين بالتعاون مع الشركات لتلبي المتطلبات المتزايدة للقوى العاملة التقنية ، وقامت الحكومة بإنشاء أسس للعلاقات التعاونية بين الصناعة والتعليم بمراجعة القوانين ذات الصلة ، وأصدرت اللوائح التي تحكم مجلس التعاون الصناعي- التعليمي في ١٩٧٢ لتشجيع الطلاب في المدارس الزراعية للمساهمة في خطط تطوير زراعية.

جعلت الحكومة من تعزيز التكنولوجيا هدف من أهداف الخطة الخمسية الأولى بالإضافة لتعليم العلوم المختلفة وإدارة الأعمال ، وكان تحسين مستويات الإنتاج والمستوى التكنولوجي من أهداف الخطة الخمسية الثانية [٢٨٨٢]

ويظهر دور المؤسسات واضحا في كوريا الجنوبية في ظل معايير الحوكمة ومذهب الفكر المؤسسي الجديد الذي خلص إلى أن المؤسسات في الدولة تمكن السوق من تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأن الدولة توفر الإطار المؤسسي بشكل سليم ،ما يضمن الوصول إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي المطلوب ، وهو ما يعني أن الدولة قوية وفعالة وقادة على صنع وتنفيذ السياسات ووضع الأطر المؤسسية التي تعمل على توجيه كل عناصر النمو بما يخدم استمراريته في المدى الطويل ، وبما يحقق دعم قدرة السوق على تحقيق أهداف الكفاءة ، وتشمل المؤسسات حقوق الملكية والأسعار وهياكل السوق والنقود والمؤسسات المالية وتنظيمات المنشآت والتنظيمات الصناعية والعلاقات بين الحكومة والأسواق [٢٨٨٣] حيث تتوافر مؤسسات دعم الأعمال التكنولوجية ومؤسسات تمويل الابتكارات وأنشطة البحث والتطوير (R&D) ، كما توجد العديد من المؤسسات التي تدعم تعديل الهياكل الإدارية للشركات حتى يمكنها استيعاب وتوطين التكنولوجيا الحديثة

٢٨٧٣) محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص ٥٤٩

٢٨٧٤) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.136

٢٨٧٥) تقرير البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص٣٩

٢٨٧٦) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.134

٢٨٧٧) حقائق عن كوريا ، **الهيئة الكورية للاستعلامات ماوراء البحار ، سيول ،الوكالة الحكومية للاستعلامات ، ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ،** ص٧٠

٢٨٧٨) وليد عبدالرحمن صديق ، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٦

٢٨٧٩) كيم بيونج – كو ، **طريق الحرير النووي ، توطين صناعة تكنولوجيات الطاقة النووية في كوريا الجنوبية** ، مرجع سابق، ص ٤٢

٢٨٨٠) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.147

٢٨٨١) Ibid , p .138

٢٨٨٢) Han guwon, Op.Cit , p140’ gukKaebal Yon’

٢٨٨٣) د/ ماجد شلبي ، **تاريخ الفكر الإقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص٤٥٩

بداخلها ، وكذلك المؤسسات التي تدعم نشر التكنولوجيا بين الجهات والشركات المختلفة بما في ذلك الجامعات والمعاهد العلمية ، من أمثلة المؤسسات الداعمة للتكنولوجيا داخل كوريا الجنوبية(٢٨٨٤).

الصندوق الكوري لضمان الائتمان في المجالات التكنولوجية Korea Technology Credit Guarantee Fund ، والذي يهدف لتسويق المنتجات عن أنشطة البحث والتطوير (R&D)، و لدعم التنمية التكنولوجية

مركز تقويم التكنولوجيا Technology Assessment Center الذي يعمل على تقويم التكنولوجيا المستخدمة ، والتكاليف الخاصة بتحديثها داخل الشركات ، ثم تقديم الدعم اللازم لها من الناحية التكنولوجية ، ويطبق هذا المركز برامج مختلفة في هذا المجال ، مثل تقويم وضمان التكنولوجيا Technology Appraisal and Guarantee Program، وكذلك برنامج تأمين و تنمية شراء المنتجات الحديثة Program for New Product Development with Purchasing Assurance وهو خاص بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتأمين شراء المنتجات المعتمدة على الابتكارات الحديثة التكنولوجية وذلك لفترة زمنية محددة ، وقد تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق قفزة تنموية مجتمعية شاملة على كافة المستويات ، محققة معدلات نمو صناعية مرتفعة ، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات نمو الصادرات بصورة مستمرة . هذا وترجع هذه النقلة إلى قصر المدة الزمنية التي تمت فيها من ناحية ، وإلى جانب حجم الإنجاز التنموي الذي تحقق على الرغم من تدني نقطة البدء في عملية التنمية من ناحية أخرى (٢٨٨٥)

ولذلك أسست الحكومة معهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا (KIST) ووزارة العلوم والتكنولوجيا (MOST) عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، وتم تأسيس مجلس الرئاسة الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا (PACST) في أبريل ١٩٩٩ لتقوية التنسيق الكلي بين العلوم الوطنية وسياسة التكنولوجيا ، وتوسيع دائرة التكنولوجيا والعلوم المتعلقة بالاستثمار ووضع الأولوية لبرامج التنمية والأبحاث وتطوير التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا البيئة وإيجاد مواد جديدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والطاقة النووية(٢٨٨٦)

وقامت كوريا الجنوبية أيضا في سبيل الحصول على مستوى تنموي متقدم من خلال التكنولوجيا بمساعدة واستقطاب الاستثمارات المباشرة (FDI) وخاصة استثمارات التكنولوجيا والمجالات التي تقوم على العلم والمعرفة وهذا من أجل دعم الصناعات واستحداث أنواع جديدة منها ، وخلق فرص عمل أكثر ، لذا قامت بالعديد من التعديلات الإصلاحية فلقد أعطت مزايا أكثر لإيجارات الأراضي وكذلك للأمور النقدية، كما شجعت الحكومة الابتكارات في مجال تكنولوجيا الصناعات والعلوم ذات القيمة المضافة وقامت بتهيئة نفسها لما يسمى الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) وذلك بالاتفاق مع القطاع الخاص ، وهو نظام جاء في بداية القرن ال٢١ (٢٨٨٧) وذلك لأن الحكومة دائما ما كانت تلعب دور المحفز في اكتساب كوريا للتكنولوجيا ، فلقد نافست كذلك السياسات الحديثة التي تدعم هدف التنافس في الصناعات عالية التكنولوجيا (٢٨٨٨)

وأخيرا من صفات مجتمع المعلومات المعاصرة بكوريا الجنوبية زيادة كمية المعلومات بشكل مستمر بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي الهائل وزيادة أهمية هذه المعلومات باعتبارها مورد أساسي ، فلقد باتت تتدخل في الصناعات والأنشطة ونمت تقنيات البرمجيات وشبكات المعلومات لربط الحاسبات ونظم المعلومات وكذلك نمو منظمات ومجتمعات تعتمد على المعلومات وهي ظاهرة تميز المجتمع المعلوماتي وتقدم نظم معالجة المعلومات وتعدد فئات المتعاملين مع المعلومات إلى جانب ارتفاع حجم المعلومات الموجودة في الوسائط الإلكترونية (٢٨٨٩)

<u>وفيما يلي الدروس المستفادة من التجربة الكورية الجنوبية</u>

إن فعالية الركائز الأربع للاقتصاد المعرفي في تحقيق الطفرة التنموية تتوقف بالدرجة الأولي على توفر إرادة قوية للتغيير في المجتمع ، وهي ليست بالمسألة السهلة ، حيث تتطلب إحداث تغيير جذري في الاتجاهات الفكرية والقيم السلوكية بالمجتمع بما ينمي الإدراك الواعي والشديد بالحاجة إلى الإنجاز Need for Achievement ، على غرار ماحدث في التجربة الكورية ، والتي استطاعت - من خلال هذه الإدارة القوية – وأن تتخطي الأزمات الاقتصادية وأن تحولها لتحديات تنموية وتستغلها كفرصة للتغيير ، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية في صنع القرار ، والتفاعل والمتبادل بين الإدارات المركزية والمحلية في إطار داعم لمبدأ اللامركزية ، مما يجعل من قضية التحول نحو الاقتصاد المعرفي "هدف وطني" تتضافر حوله جهود كافة كيانات المجتمع من أفراد ومؤسسات وهيئات وشركات ، وهو ما يبرز أهمية تبني منهج (Top-Down / Bottom-up Approach)

أولا: ان التحول للاقتصاد المعرفي يتطلب في المقام الاول وجود رؤية واضحة تنبثق منها استراتيجيات وأهداف وتوقيتات محددة لبلوغها (ولتكن عام ٢٠٥٠) ، على ان يشارك في صياغة هذه الرؤية والاستراتيجيات كافة شركاء التنمية من أجهزة حكومية ، ومراكز بحثية وجامعات ومنظمات المجتمع المدني واتحادات القطاع الخاص ...الخ ، لضمان التوافق المجتمعي بشأنها .

ثانيا: أن تواجد وزارة أو جهة أو هيئة عامة مسئولة عن تخطيط ومتابعة جهود البحث والتطوير والابتكار في مصر ، بحيث تقوم بتشجيع البحث والابتكار ، خاصة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة . ومن المقترح أن تجمع هذه الهيئة مصادر متنوعة للتمويل (الموازنة العامة للدولة المخصصة للبحث والتطوير ، ومبادرات التنمية للمنظمات التنموية الدولية ، ومن الشركات الرائدة في الاقتصاد المصري مقابل اعفاءات وتسهيلات ضريبية) ، كما يجب توثيق أواصر التعاون والعلاقات الترابطية وتبادل للمعلومات والخبرات بين هذه الهيئة وبين مراكز ومعاهد البحوث المصرية في مختلف المجالات

٢٨٨٤) مروة نبيل محمد سويلم ، **<u>التكنولوجيا كأحد محددات النمو بالإشارة إلى الدول النامية</u>** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٨٤

٢٨٨٥) خرجت كوريا الجنوبية من الحرب الكورية(١٩٥٠-١٩٥٣) منهكا اقتصاديا واجتماعيا ، وفي حالة دمار شامل بفعل تلك الحرب التي ظللت تعاني من آثارها حتى عام ١٩٦٠ ، أنظر : نفين حسين حشمت(يونيو ٢٠٠٧) ، **<u>"تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات"</u>** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، ص٤٧

٢٨٨٦) حقائق عن كوريا ، مرجع سابق ، ص٧١

٢٨٨٧)مدحت أيوب ، مرجع سابق ، ص٢٠

٢٨٨٨) Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho park, Op.Cit, p.151

٢٨٨٩) رشاد محمد الهادي عبدالرحيم ،مرجع سابق ، ص١٥٨

ثالثا: ان الاستثمار في رأس المال البشري ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة أو آلية فعالة تمهد السبيل للانتقال للاقتصاد المعرفي . فمن خلال هذا الاستثمار ، يجري نشر خدمات التعليم وتطوير المنظومة التعليمية وتنمية ملكات الإبداع الابتكار والفكر البناء ، واكتساب المعارف والتقنيات الحديثة والارتقاء بنظم الاتصالات والمعلومات والنهوض بكفاءة أسواق العمل والمال والسلع والخدمات ، وكلها ركائز رئيسية لتحسين الإنتاجية والتنافسية وتمثل أساسيات (Fundamentals) إقامة الاقتصاد المعرفي

رابعا: إن الاستثمار الموجه لتنمية رأس المال البشري لم يعد مقصورا على الإنفاق على التعليم والتدريب ، وإنما اتسع مفهومه ليشمل كافة المجالات الاخرى التي تؤثر إيجابيا على إنتاجية العنصر البشري ، وعلى رأسها الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار ، والإنفاق على تنمية العلوم والتقنية Science and Technology (S&T) . من ذات المنطق ، اتسع مفهوم الإنفاق على التعليم ليخرجه من العباءة التقليدية التي تحصره بدرجة من العباءة التقليدية التي تحصره بدرجة كبيرة في إطار التعليم المدرسي والجامعي إلى نطاقات اوسع تشمل التعليم طوال حياة والتعليم طوال الحياة والتعليم التقني والتدريب المهني وكافة صورة التعلم الأخرى لاكتساب المهارات وتنمية القدرات . وهذا المفهوم الواسع للاستثمار البشري يخرجه من نطاق اختصاص هيئة أو وزارة معينة كوزارة التعليم أو وزارة التعليم العالي

وبالتالي يتطلب الأمر إنشاء هيئة عليا أو مجلس أعلى تكون مهمته الرئيسية هي التنمية البشرية في إطارها الموسع ، وتكون له من الاختصاصات والسلطات التي تمكنه من طرح الرؤية الإستراتيجية وما يتبعها من سياسات وخطط ، ومن إصدار القرارات وإنفاذها عملا باعتباره سلطة عليا ، ومن ضمان تضافر الجهود والتنسيق المستمر بين أصحاب المصلحة من وزارات وهيئات ومؤسسات وغيرها....

خامسا: إن الاستثمار البشري له أربعة أبعاد تتدرج في أولوياتها زمنيا بدءاً بالبعد الكمي الذي يركز على التوسع في الإنفاق على تكوين البنية الاساسية للموارد البشرية في المراكز الحضرية الرئيسية (من مدارس وجامعات ومعاهد ومراكز بحثية...) ، ويليه البعد النوعي الذي يعني بمجالات الاستثمار البشري الأكثر أهمية بحسب مرحلة التنمية ، كالتوسع في التعليم التقني ، أو التدريب المهني ، أو التعليم طوال الحياة ، ثم البعد الكيفي الذي يركز على اعتبارات الجودة Quality أيما كان مجال الاستثمار البشري ، وأخيرا ، البعد المكاني الذي يعني نشر الخدمة Diffusion/Dissemmination وتعميمها في شتى الارجاء لينتفع بها الكافة ، بصرف النظر عن المكان أو النوع أو السن أو الدخل . وكلما أمكن توفير مقومات هذه الأبعاد الاربعة بصورة آنية ، اي متزامنة أو على فترات قصيرة متقاربة ، تيسر التحرك السريع على درب اقتصاد المعرفة

النتائج

قدمت التجربة الكورية لجنوبية في التنمية دروسا للعديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية فهي تعتبر نموذجا متميزا بعد أن أثبتت تفوقا منقطع النظير ، وفي ضوء ما تم عرضه من مقومات وملامح ومرتكزات للتجربة الاقتصادية التنموية الكورية ، فقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن استعراضها في النقاط الآتية :

١. ان الجهد الجماعي وقوة الإرادة والعزيمة لكلا من الحكومة والشعب الكوري وإصرارهم على التحرر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير ، والإصرار على بلوغ الهدف رغم الصعاب هو الذي أوصل كوريا الجنوبية لمرتبة الدول الصناعية الكبرى بعد أن نجحت في تحويل الأزمات والتحديات الاقتصادية الكبرى إلى قفزات اقتصادية رائعة ، لتصبح هذه التجربة نموذجا يشار له بالبنان لمن يريد النجاح والسعي إليه .
٢. الطفرة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية ماكانت لتتحقق دون السماح لرؤوس الأموال في الخارج بدخول الدولة وإقامة مشاريع فيها تحقق من خلالها الدولة العديد من المزايا أهمها تفعيل حركة الإنتاج والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من العمالة المحلية .
٣. يعود نجاح التجربة التنموية الكورية ، في جزء كبير منه للدور الذي لعبته النخبة الإدارية من ذوي التعليم والذي كانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة ، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد كوريا الحديث
٤. لعبت الدولة دورا إيجابيا وحيويا في عملية التنمية الاقتصادية ، ويشار إلى أن التدخلات الحكومية تركزت على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد على التخطيط ورسم الخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري الجنوبي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة
٥. التجربة التنموية لكوريا الجنوبية كانت قائمة بالأساس على تطوير العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ، فكوريا الجنوبية دولة فقيرة بالموارد حيث أنها خرجت من حرب مدمرة وانقسام ، لكن كان التعويل على إرادة التنمية لدى المواطن الكوري هي التي أدت للتحول الكبير في الاقتصاد الكوري الجنوبي الذي أصبح اليوم من الاقتصادات الصناعية المتطورة
٦. أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يسهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية
٧. لا يمكن استنساخ التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية بحذافيرها ، غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس المستفادة التي يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد المصري في بعض الجوانب التي تناسبه

التوصيات

في ضوء ما تم عرضه من نتائج ، ولكون البحث يهدف الى استفادة مصر من التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية ، فهناك مجموعة من النقاط التي تعزز الاستفادة من هذه التجربة الرائدة عالميا ، وهي على النحو التالي :

١ ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني بحيث يكون متخصص في كافة الميادين كرافد مهم من روافد التنمية الاقتصادي في مصر ، وعدم الاقتصار فقط على التعليم النظري ، ولنا في التجربة الكورية الجنوبية العبرة والعظة.
٢ التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جدا ومحرك رئيس وفعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما رأينا في التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية ، حيث أن مصر تمتلك طاقات بشرية مميزة في كافة المجالات يمكنها أن تسخرها لخدمة المسيرة الاقتصادية التنموية لمصر
٣ تخصيص مؤسسات تدريب مهنية وبكفاءة عالية ، تعمل على رفع مهارات وقدرات العاملين ورفع مستوى إنتاجيتهم سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص ليكونوا المحور الأساسي في الإنطلاقة التنموية المنشودة وضمان استمرارية التدريب للعاملين وتمكينهم من كافة المهارات والخبرات الضرورية ليقوموا بدورهم الفاعل والمحوري بنقل هذه الخبرات والمهارات إلى الميادين
٤ العمل على جعل الاقتصاد المصري اقتصادا معرفيا قائما على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، من خلال مواكبة التقدم والتطور في كافة الميادين ، فالتكنولوجيا الحديثة أضحت اليوم المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، والدافع لعجلة الإنتاج المحلي

٥ العمل على تحفيز المستثمرين الأجانب على ضخ الاستثمارات الأجنبية في مصر ، سواء المباشر منها أو غير المباشر من خلال تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات اللازمة ، بالإضافة لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال المصريين والشركات العاملة في مصر إلى زيادة اسثماراتهم في الداخل بدلا من إقامة مشاريع في الخارج من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الملائمة

٦ تفعيل دور الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية في مجال المشاركة الفعالة والمحورية في مجال التنمية الاقتصادية في مصر من خلال ربط العملية التعليمية بالتدريب ، والتخطيط لاحتياجات القوى العاملة ، كما كان في كوريا الجنوبية حيث تم الاستثمار في المعاهد والجامعات والتخصصات التي تزود سوق العمل باحتياجاته من الموارد البشرية للابتعاد قدر الإمكان عن فخ الوقوع في البطالة

٧ العمل على سن التشريعات والقوانين وتوجيه لجميع المؤسسات المالية ومنها البنوك بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتكون هذه المشاريع رافدا للدولة المصرية ، وحجر الأساس لبناء اقتصاد

قائمة المراجع

مقالات ودوريات

- سمير الشحات ، ١٦ يوما في كوريا ، مقال منشور بجريدة الأهرام ، باب تحقيقات وتقارير خارجية ، جريدة الأهرام ، ٢٥مارس٢٠٠٨
- سمير زهير الصوص ، مقال بعنوان "عوامل نجاح تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الإقتصادية والدروس" ، وزارة الإقتصاد الوطني ، فلسطين ، http://www.Alzoa.com
- حسن الباتع عبد العاطي ، "التعليم في كوريا الجنوبية أفضل ٥% من الخريجين يدرسون لطلاب الابتدائية" مقال منشور ، العدد ١٦٤ https://www.scholar.google.com/citations?user=x4Re10YAAAAJ&hl=en
- تقرير البنك الدولي ، ترجمة عبدالله ناصر وشيخة الشامسي ، معجزة شرق آسيا ، دراسات مترجمة ، مركز الإمارات للدراسات ، ٢٠٠٢
- حقائق عن كوريا ، الهيئة الكورية للاستعلامات ماوراء البحار ، سيول ،الوكالة الحكومية للاستعلامات ، ٢٠٠٣-٢٠٠٧
- قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة العاشرة ، العدد الخامس ، مايو ٢٠٠٥
- سياسات سوق العمل ، مكتب العمل الدولي ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٤
- مجلة التجربة الآسيوية ، تصدرها جمعية خريجي معهد الدراسات الآسيوية ، العدد الأول ، السنة الأولى ، نوفمبر ٢٠٠٦

- **كتب**
- د/ عادل أحمد حشيش – د/سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي ، دار الجامعة الجديد للنشر ، ٢٠٠١
- نيفين حليم مصطفى ، السياسة الخارجية الكورية ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٨
- كيم بيونج – كو ، طريق الحرير النووي ، توطين صناعة تكنولوجيات الطاقة النووية في كوريا الجنوبية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،٢٠١٢
- د/ ماجدة شلبي ، تاريخ الفكر الإقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين ، دار النهضة العربية ،٢٠١٥ ، القاهرة
- د/ كمال المنوفي ،الاتجاهات المعاصرة في السياسات الكورية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦
- سليمان مظهر ، سياحة في ربوع النمور الآسيوية ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧
- موريس شيف ول ـ ألن وينترز ، التكامل الإقليمي والتنمية ، البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ٢٠٠٣
- مدحت أيوب ، الاستثمارات الكورية في مصر ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٠
- رشاد محمد عبد الهادي عبدالرحيم ، اقتصاديات المعلومات في دول النمور الآسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٦
- فؤاد عبد السلام الخازندار ، التنمة الاجتماعية والاقتصادية في آسيا ، مركز إسكندرية للكتاب
- محمد السيد سليم ، النموذج الكوري للتنمية ، معهد الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٦، جامعة الزقازيق

رسائل علمية

- وليد عبدالرحمن صديق ، الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢
- مروة نبيل محمد سويلم ، التكنولوجيا كأحد محددات النمو بالإشارة إلى الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧
- نيفين حليم صبري ، السياسة الكورية تجاه العالم الثالث ، بحث مقدم لمؤتمر السياسة الخارجية الكورية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٥

مراجع أجنبية

- Frank B.Tipton, : "The Rise of Asia Economics
, Society and politics in Contemporary " , Asia , 1997.
- KOIS, Korean Overseas Information Service ,
Economy Dynamic Korea,2006, www.korea.net
- Richared A.Bitzinger , South Korea's Defence Industry
at the Cross Roads , the Korean Journal of Defence
analysis , 1995
- Gerardo R.ungson, Richard M.Steers, Seung-Ho
park, Op.Cit, p.148
- Han'gukKaebal Yon' guwon , Korea's Economy , past
and Present , Korea Development Institution , Seoul , Korea , 1975
- KOIS, Korean Overseas Information Service , Economy
Dynamic Korea,2006, www.korea.ne

ملخص

تهدف الدراسة لبلورة رؤية واضحة يتم من خلالها التعرف على كيفية استفادة مصر من التجربة التنموية الكورية الجنوبية ، حيث تم استعراض جميع المرتكزات والمقومات والعناصر التي استندت إليها الحكومة الكورية الجنوبية لإنجاح التجربة الاقتصادية التنموية ، وكيف لنا الاستفادة من هذه التجرب الرائدة

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة : أن دولة كوريا الجنوبية بالرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة ، وكثرة الحروب التي خاضتها والتقسيم الذي وقع بها إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد ، وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة التنمية الحقيقية لدى المواطن الكوري ، وأن هناك عدة عوامل ساعدت التجرب التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح ، وأن تعامل الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة بحنكة مع المراحل والفترات الزمنية من خلال قيامها بوضع الخطط الاقتصادية المناسبة ، وتبني نظام الانفتاح على العالم الخارجي والاهتمام بتمية مواردها البشرية والحرص على إيجاد بيئة تشريعية وقانونية وتبني السياسات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية ، والاهتمام بالتعليم كركيزة أساسية لا تقوم او تنهض بدونها الأمم .

أيضا ركيزة التكنولوجيا لما لها من دور هام في عصر المعرفة والتي أصبحت دعامة أساسية في اقتصاد المعرفة ، كل هذه العوامل كان لها دور هام ورئيس في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية .

أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة : التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جدا ومحرك رئيسي وفعال للتنمية الاقتصادية وتخصيص مؤسسات تدريب مهنية ذات كفاءة عالية تعمل على رفع مهاراتهم ومستوى إنتاجيتهم ، وربط التعليم والتدريب بالتخطيط للاحتياجات من القوى العاملة .

Abstract

The Study aimed to Develop a clear vision through which Egypt can benefit from the developmental experiences of south Korea . The study outlines all the pillars , ingerdients and elements that the south Korean government depend on for the success of its economic developmental experience , so how can we benefiet from this pioneer experience .

Study most important findings : in spite of its lack of economic resources, the difficult geography and the t been achieved without the ’ferocity of wars and division . South Korea was able to rise again , this hasn availability of the will of real development among Korea people . There are several factors that have helped the south Korean economic developmental experience to succeed , including the tactful dealing of the successive South Korea governments with the time eras through setting up studies economic plans , building free market system , openness to the outside world , paying attention to human resources development and legislating the laws and policies that encourage the attraction of foreign investment and provide comprehensive care and support for small and medium projects. These factors have had a major role in the success of the economic developmental experience of South Korea.

, **Study most important recommendations:** The study recommended the necessity Focus on the human element which is a very important national wealth and drive a major role for economic development . And the allocation of professional training institutions and high efficiency working to raise the level of skills and productivity and should be linked with the needs of manpower , a government agency sponsoring the affairs of small and medium enterprises should be established and provide the necessary support for these projects and enable them through the enactment of legislation laws and provide credit facilities necessary and opportunities for attracting foreign direct experience in this field’and indirect investment should be enhances , taking advantage of South Korea